



عرض موجز لمكتب تنسيق
الكومسيك
حول
التخفيف من حدة الفقر

عرض موجز عن التخفيف من حدة الفقر

I. مقدمة

منذ أوائل التسعينيات، أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في الحد من الفقر المدقع، حيث تمكن أكثر من مليار شخص من الفرار من براثن الفقر خلال هذه الفترة. انخفض معدل الفقر المدقع العالمي بشكل حاد من حوالي 36 بالمائة في عام 2010 إلى ما يقرب من 9-10 بالمائة بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو الاقتصادي المستدام في مناطق مثل شرق آسيا والمحيط الهادئ وأجزاء من جنوب آسيا. مثلت هذه الحقبة علامة فارقة في التنمية، حيث رافق ارتفاع الدخل تحسينات أوسع في مستويات المعيشة والوصول إلى الفرص.

على الرغم من الإنجازات، فقد تراجع زخم الحد من الفقر في السنوات الأخيرة. إن مجموعة من التحديات الهيكلية والناشئة - بما في ذلك الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والضغوط التضخمية المستمرة، وارتفاع الدين العام، والتوترات الجيوسياسية، وتزايد نقاط الضعف المتعلقة بالمناخ - قد أعاقت إحراز المزيد من التقدم. اعتباراً من عام 2025، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 8-9 بالمائة من سكان العالم، أي ما يعادل حوالي 680-700 مليون شخص، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، ويعيشون على أقل من 3.00 دولار في اليوم. على الرغم من أن هذا يشير إلى تحسن طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه يؤكد أيضاً على هشاشة وعدم انتظام المكاسب الأخيرة.

علاوة على ذلك، كان التقدم المحرز في الحد من الفقر متفاوتاً للغاية بين المناطق. وعلى وجه الخصوص، لا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تتحمل عبئاً غير متناسب، مع معدلات فقر مرتفعة باستمرار وتقدم محدود على مدى العقود الماضية. حتى في المناطق التي انخفضت فيها مستويات الفقر، لا يزال تزايد عدم المساواة في الدخل مصدر قلق بالغ. لم يترجم النمو الاقتصادي دائماً إلى تنمية شاملة وعادلة، ولا تزال الفوارق في الدخل والفرص تتسع. لذلك، في حين أن انخفاض الفقر المدقع أمر جدير بالملاحظة، فإن التحديات المستمرة مثل عدم المساواة والتفاوتات الإقليمية والآثار الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل للآزمات العالمية الأخيرة تسلط الضوء على أن القضاء على الفقر لا يزال أجندة عالمية غير مكتملة وملحة.

ونظراً لأن إحدى وعشرين بلداً من بين أربعين بلداً مدرجاً في قائمة البلدان الأقل نمواً هي بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فمن الواضح أن الفقر يمثل تحدياً كبيراً للمنظمة. لذلك، حددت استراتيجية الكومسيك التخفيف من حدة الفقر كأحد مجالات التعاون، وتم إنشاء مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من الفقر (PAWG) بهدف استراتيجي يتمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع في الدول الأعضاء".

2. جهود التخفيف من حدة الفقر في إطار الكومسيك

A. الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر: "منع عدم التوافق بين المهارات في أسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

لا تزال معالجة عدم التوافق بين المهارات والمهارات تشكل تحدياً بالغ الأهمية في العديد من البلدان النامية، لا سيما في سياق أسواق العمل سريعة التطور. أدت التغيرات الهيكلية الناجمة عن التقدم التكنولوجي والرقمنة والضغط الديموغرافي وتغير المتطلبات الاقتصادية إلى توسيع الفجوة بين المهارات التي يمتلكها القوى العاملة وتلك التي يحتاجها أصحاب العمل. في كثير من الحالات، لا تتوافق أنظمة التعليم والتدريب بشكل كافٍ مع احتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى البطالة والعمالة الناقصة وانخفاض الإنتاجية، وخاصة بين فئات الشباب.

إن منع عدم تطابق المهارات بشكل فعال يتطلب استجابات سياساتية شاملة واستشرافية تتجاوز أطر التعليم التقليدية. ينبغي أن تركز الاستراتيجيات المتكاملة على تعزيز التوافق بين أنظمة التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني، وتشجيع التعلم مدى الحياة، وتحسين نظم معلومات سوق العمل. وفي هذا الصدد، تعتبر الاستثمارات العامة الموجهة، والمشاركة القوية للقطاع الخاص، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أموراً ضرورية لضمان بقاء أنظمة تنمية المهارات مستجيبة وشاملة وقابلة للتكيف. ينبغي أيضاً أن تتماشى السياسات مع أولويات التنمية الوطنية واستراتيجيات التحول الاقتصادي لدعم النمو المستدام والشامل.

نظراً لأهمية الموضوع، خصص فريق العمل المعني بتخفيف حدة الفقر اجتماعاته في عام 2026 لمسألة عدم تطابق المهارات. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع السادس والعشرون لفريق العمل المعني بتخفيف حدة الفقر التابع للكومسيك افتراضياً في 21 أبريل 2026، تحت شعار "منع عدم التوافق في المهارات في أسواق العمل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وتماشياً مع هذا التركيز، يجري إعداد دراسة بحثية حول نفس الموضوع لاجتماعين متتاليين لمجموعة العمل المعني بتخفيف حدة الفقر التابع للكمسيك (السادس والعشرين والسابع والعشرين). بينما تم تقديم مسودة التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل المعنية بتخفيف حدة الفقر، سيتم تقديم النسخة النهائية إلى الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة العمل المعنية بتخفيف حدة الفقر.

يتضمن مسودة التقرير البحثي حالياً مقدمة ومنهجية وفصلاً عن دولة واحدة لدراسة الحالة. سيغطي التقرير النهائي ست دراسات حالة - نيجيريا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا وألمانيا - مدعومة بزيارات ميدانية إلى الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، تناول الاجتماع السادس والعشرون للفريق العامل هذه القضية بالتفصيل ونظر في النتائج الرئيسية لمسودة تقرير البحث. تبادل المشاركون تجاربهم ووجهات نظرهم حول معالجة عدم تطابق المهارات في أسواق العمل، مع التركيز على السياسات والأطر المؤسسية والأساليب العملية لتحسين مواءمة عرض المهارات مع احتياجات سوق العمل.

سيُعقد الاجتماع السابع والعشرون للفريق العامل في الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر 2026 وسيُنظر في التقرير البحثي النهائي. سيقدم التقرير تحليلاً شاملاً لعدم التوافق بين المهارات في أسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وسيعرض الآثار المترتبة على السياسات لمعالجة هذه المشكلة. ومن المتوقع أيضاً أن يناقش المشاركون توصيات السياسة التي سيتم تقديمها إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للجنة الكومسيك. سيكون تقرير البحث ووثيقة توصيات السياسة متاحين على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

B. تمويل مشروع الكومسيك

يعتبر تمويل مشاريع الكومسيك هو الأداة المهمة الأخرى لاستراتيجية الكومسيك. تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين الدول الأعضاء، وهي مصممة وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع التخفيف من حدة الفقر. كما تلعب المشاريع أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسات التي وضعتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات فريق العمل المعني بتخفيف حدة الفقر.

في عام 2026، تم اختيار أربعة مشاريع للتنفيذ في مجال الحد من الفقر، على النحو التالي:

المشروع بعنوان "مختبر مهارات الاستشراق (FSL): سيتم تنفيذ مبادرة "ربط مهارات اليوم بوظائف الغد" من قبل باكستان بالشراكة مع ماليزيا ومنظمة التعاون الدولي لتعلم اللغات (OICLC). تم تصميم المشروع بهدف تزويد صانعي السياسات ومخططي التعليم والتدريب التقني والمهني بأدوات التنبؤ، والتنبؤات التجريبية التي تُفيد في وضع المناهج الدراسية وبرامج التدريب وسياسات التوظيف لتلبية متطلبات سوق العمل المستقبلية.

المشروع بعنوان "حشد رأس المال للإسكان الميسور التكلفة": ستنفذ نيجيريا دورة تدريبية متقدمة حول صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار العقاري وصكوك الإسكان بالشراكة مع تركيا وماليزيا. يهدف المشروع إلى تزويد المتخصصين في سوق رأس المال وقطاع الإسكان بالخبرة الفنية اللازمة لهيكل وإطلاق وإدارة صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار العقاري وسندات الصكوك المصممة خصيصاً لتمويل الإسكان الميسور التكلفة في نيجيريا.

المشروع بعنوان "سد الفجوة: سيتم تنفيذ مشروع "تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني الموجه نحو الصناعة من خلال الشراكة الاستراتيجية لتعزيز فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي" من قبل ماليزيا بالشراكة مع العراق والأردن وغامبيا ونيجيريا وباكستان ومركز البحوث والتدريب الإحصائي والاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية. يهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الاستفادة من خبرة ماليزيا لمعالجة عدم تطابق المهارات، وتعزيز جاهزية القوى العاملة، وتحسين التكامل في سوق العمل.

سيتم تنفيذ مشروع "تبادل الخبرات حول الأدوات المالية الإسلامية لتوفير الإسكان الاجتماعي" من قبل مركز الإحصاءات والبحوث والتدريب الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية لصالح 3 دول أعضاء. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتوفير السكن المناسب للفقر من خلال دمج التدخلات المالية الإسلامية في سياسات الإسكان والتخطيط والتنفيذ.